



دلالات الاكتفاء في الجملة العربيّة- دلالة الجملة المكتفية بالمرفوع اختياراً

Implications of sufficiency in the Arabic sentence - the implication of a sentence that is sufficient with the subject raised by choice

أ.م.د. ضرغام علي محسن

الباحث حسين عبد العباس عسر

جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية

Asst Prof Dr. Dhergham Ali Muhsin

Researcher Hussain Abdul-Abbas Osur

University of Kufa / College of Basic Education

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(A\).19467](https://doi.org/10.36322/jksc.176(A).19467)

الملخّص:

إنّ تمام المعنى وحسن السكوت عليه بالكلمة أو ببعض أجزاء الجملة عند بعض المُحدثين يُكتفى به، وهذا البحث يتناول عينات من دلالة الجملة المكتفية المرفوعة دون الحاجة إلى التّقدير والتّأويل. الكلمات المفتاحية: الاكتفاء، دلالة، التّأويل، التّقدير.

وتك تقسيم البحث الى أربع فقرات، هي:

- دلالة الجملة المكتفية بالمبتدأ

- دلالة الجملة المكتفية بالخبر

- دلالة الجملة المكتفية بالفاعل

- دلالة الجملة المكتفية بالصفة أو الموصوف





Abstract:

The completeness of the meaning and the good silence on it in the word or in some parts of the sentence for some of the modernists is sufficient for it, and this research deals with samples of the significance of the contented sentence that is raised without the need for and interpretation.

The research is divided into four sections:

- The significance of a sentence that is sufficient for a subject
- The significance of a sentence that is sufficient for a predicate
- The significance of a sentence that is sufficient for a subject
- The significance of a sentence that is sufficient for an adjective or a described noun

Keywords: the efficiency , the indication , the interpretation , the appreciation.

توطئة:

القول بنظريّة العامل، وكذا الإسناد الذي هو أثرٌ من آثار العامل، ومن قال بهما كان يتحتّم عليه أن يكمل الأركان من عامل ومعمول، فإذا لم يكن أحدهما موجوداً قدروا محذوفاً، وهكذا بقيّة القواعد التي اعتمدها النحويون منطلقين من هذه النظريّة فتراهم يُقدِّرون حتى مع تمام المعنى وعدم الاحتياج إلى التقدير، وقولهم بالإسناد اقتضى منهم نفس ما تقدم من تقدير كي تكون الجملة مؤلّفة من المُسنَد والمُسنَد إليه، دون





النَّظَرُ لما حَسُنَ السِّكُوتُ عليه، أو لم يحسُنْ، فالملاك عندهم تتميم هذه الأركان ((ومِنْ هذا المنطلق الصَّنَاعِي أولَ النَّحْوِيِّينَ كُلِّ جُمْلَةٍ مَكْتَفِيَةٍ بِالْمَبْتَدَأِ فَحَسَبَ فِي كَلَامِ تَامٍ وَمَفْهُومٍ، عَلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ لَهَا، حَتَّى لَا تَشُدَّ الْجُمْلَةُ الْمَكْتَفِيَةُ عَنْ قَاعِدَتِهِمُ الشَّكْلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا التَّقْدِيرُ لَا يَضِيفُ مَعْنَى جَدِيداً لَدَى السَّمَاعِ، أَوْ يَحِيلُ الْمَعْنَى إِلَى آخَرَ غَيْرِ مَقْصُودٍ، وَيُفْسِدُ مَرَادَ الْمُتَكَلِّمِ))^(١)، وقد أقام المُحدِّثون الكلمة التَّامَّةَ المعنى مع سياقها مقام الجملة، للسِّيَاق الَّذِي يجعل من الملفوظ جملة ويُعين في تمام المعنى.

ونجدُ أنَّ المُحدِّثين لم يقتصروا في بيان المعنى على العلامة الإعرابيَّة، بل تعدوها إلى السِّيَاقِ، والمقامِ و القرائن اللفظيَّةِ والمعنويَّةِ لذا فإنَّ النُّحاة الأوائل ذهبوا إلى أنَّ العلامة الإعرابيَّة كانت تتغيَّر بتغيُّر العاملِ فما كان له عاملٌ لفظي أو معنوي اكتفوا به، وما لم يجدوا له عاملاً قدَّروه، ولم يهتمُّوا بالقرائن الأخرى بل اقتصروا على قرينة الإعراب لذا فإنَّ جُمْلَ القرآن الكريم، واللغة العربيَّة لمن ينظرُ إليها يراها مليئة بالمعاني الموحية بالجمال وإن لم تُكن على ما افترضه النَّحويون من أن تكون الأركان تامَّة فالاسم أو الفعل يحمل إحياء لا يحتاج معه إلى وجوب تمام النَّظْم الَّذِي ذكره بل يكفي تمام المعنى في الكلمة أو بعض أجزاء الجملة لِتُنطَلَقَ عليها جملة، ومن هذا قول الدِّكتور الخالدي: ((يجدُ المتأمل في نظم القرآن الكريم كثيراً من الألفاظ الموحية بمعاني الجملة الاسميَّة، والفعلية وإن لم تكن على الشِّكل الَّذِي ينظر إليه النَّحويون على أنَّه الأصل في بناء الجملة بل يكون الاسم في نظم خاص لا يتألف مع اسم آخر ليكون على النَّظْم المألوف في الجملة الاسميَّة، وقد يكون الفعل في نظم خاص كذلك لا يتألف مع فاعله ليكون على النَّظْم المألوف في الجملة الفعلية، وهذا النَّظْم مفهومٌ واضح المعنى تامُّ القصد من غير تقدير ما يُنمُّه





أو يُكْمَلُهُ^(٢)، فالقرآن الكريم والكلام العربي له نظم ونمط خاص يختلف من حال إلى حال حسب المقام والسياق.

والاكتفاء بالاسم أو الفعل أو الحرف من الأدوات في سياق الجملة ورد كثيراً في الكلام العربي، والقرآن الكريم وفي كلام أمير البلاغة أمير المؤمنين {ع} في {نهج البلاغة}، وسنقف في هذا البحث إن شاء الله تعالى، على الاكتفاء بالمرفوع، وستكون جولة في الجانب التطبيقي الدلالي:

- دلالة الجملة المكتفية بالمرفوع:

١ - دلالة الجملة المكتفية بالمبتدأ: ولها مضان هي:

أ - الجملة المكتفية بالمبتدأ المطلق: ونقصدُ بها غيرَ الجملة التي تقع في سياق أداة من الأدوات، وهذه الجملة وأمثالها سمّاها الدكتور علي عبد الفتاح ((الجملة المكتفية أو المقتصرة السياقية أي: التي تقوم على كلمة أو أكثر، ولكنها تكون لغواً لو قُطعت عن سياقها، لأنها عند ذلك لا تدلُّ على فكرة تامة مستقلة... إلا في سياقها، وبلحاظ سوابقها ولواحقها أو أحدهما فقط))^(٣)، وهي تلك الجملة التي يُذكر فيها المبتدأ دون الخبر لأنَّ السياق كان له الحاكمية في تبيان المعنى منها، فهي عند المُحدثين لا تحتاج إلى تقدير خيرٍ لأنهم لا يقولون بحتمة العامل أو الإسناد ففي قوله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، جعل لها المعربون إعرابات إن جعل {رسوله} مرفوعاً ((بالرفع عطف على الضمير المستتر في الخبر، أو على محل اسم [أن]، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي بريء وقرئ بالنصب عطفاً على اسم [أن]، أو الواو بمعنى مع))^(٤)، والحق أنَّ الجملة المكتفية هي: {وَرَسُولُهُ}، لا تحتاج إلى تقدير محذوف، وذلك بدلالة السياق اللفظي في الآية





الْمُنْقَدِمَةَ {بِرَاءةً مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [التوبة: ١]، ولا يحتاج إلى التكرار، وقرينة الإضافة إلى الضمير الهاء العائد عليه تبارك وتعالى تكفي في ذلك، فالتقدير الذي قالوا به من تقدير محذوف يترتب عليه ((لو كان النص - كما زعم خارج القرآن - هو (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ) لأفاد هذا النص - بهذا النظم - دلالةً مباينةً لمعنى [بِرَاءةً مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ] خلاصتها أَنَّ بَرَاءَةَ الرَّسُولِ {ص} هِيَ غَيْرُ بَرَاءَةِ اللَّهِ تَعَالَى، واختلافهما في موردٍ واحدٍ وهو (من المشركين)، وفي هذا التوجيهِ عُدُولٌ عن المعنى الأول المتجلى من قوله تعالى: {بِرَاءةً مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [التوبة: ١])^(٥)، وبهذا تكون هذه الجملة {رسوله}، موحية بهذا المعنى التام المشتمل على البراءة من المشركين من قبل الله تعالى ورسوله الأكرم ولا تحتاج إلى التقدير، وبمعنى آخر لو قدر خبر لرسوله وهو {بريء} لأصبحت براءة الله سبحانه وتعالى تختلف عن براءة الرسول {ص} بدلالة العطف الذي يدلُّ على الاجتماع والمغايرة معاً.

ونجد الأمر واضحاً في الاكتفاء بجملة المبتدأ عن الخبر في قوله تعالى: {قُلْ أَدَّبْتُكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ} [الفرقان: ١٥]، وقد تقدّم عليها قوله تعالى: {بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا} (١١) إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا} [الفرقان: ١١-١٢]، فـ{ذَلِكَ}، إشارة إلى الآيات المتقدمة، و{جَنَّةُ الْخُلْدِ} جملةٌ مكتفيةٌ بالمبتدأ، ولا تحتاج إلى تقدير الخبر، ويُمكن أن يدلَّ على معنى الاكتفاء ما ورد في سورة الصافات من عكس الصورة في قوله تعالى: {أَذَلَّكَ خَيْرٌ نَزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ} [الصافات: ٦٢]، فـ{ذَلِكَ} في الآية المتقدمة إشارة إلى قوله تعالى: {إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ} (٤٠) أَوْلَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَعْلُومٌ (٤١) فَوَاكِهُ وَهُمْ مُكْرَمُونَ (٤٢) فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ (٤٣) عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ (٤٤) يُطَافُ عَلَيْهِمْ





بِكَاسٍ مِنْ مَعِينٍ (٤٥) بِيَضَاءٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ (٤٦) لَا فِيهَا عَؤْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ (٤٧) وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ (٤٨) كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴿ [الصافات: ٤٠-٤٩]، وفي هذا المورد {شَجَرَةٌ الرَّقُومِ} هذا مبتدأ اكتفي به كون الآيات ذات سياق واحد متكامل والمعنى تام في هذا المبتدأ ((وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْمَكَانِ الضَّيِّقِ فِي جَهَنَّمَ))^(٦)، فلا يمكن المفاضلة بين الوعدِ بالجنةِ الواسعةِ وجهنمِ الضيقةِ، وتقدير الخبر المحذوف مرجعه إلى المفاضلة بين المقامين، ولا يقبل به ذو لب، ولذا الاكتفاء بالمبتدأ في كلا المحلّين أفضل وأتم للمعنى.

ب - الجملةُ المُكتفيةُ بالمبتدأ بعدَ القول: وبعد القول يكثرُ الاكتفاءُ بالمبتدأ كقوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا﴾ [الذاريات: ٢٥]، وغيره كثير من قبيل قوله تعالى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١]، ولم يُقدّر في الآيتين خبر في الأولى لم يقل {سلامٌ عليكم} وفي الآية الأخرى لم يقل {الذي فطركم أول مرة يعيدكم}، لأنَّ السِّياقَ حاكمٌ في المقامين فلا يحتاج معه إلى تقدير خبر لاكتفاء المعنى وتامه بالمبتدأ.

أولَ النّحويون، والمُفسرون وقَدّروا محذوفًا ((بمعنى قال: إبراهيم لهم سلامٌ عليكم))^(٧)، فإذا تظافرت القرائن، أو السِّياقُ فما الدّاعي إلى تقدير يُخالف الدِّلالة المُرادَ و((الذي يُذهب رواء العبارة، ويُخرجها عمّا قصدت إليه من أثر في نفس القارئ أو السّامع))^(٨)، إنّما اكتفى نبي الله إبراهيم (ع) بـ{سلامٌ}؛ لأنَّ المتكلم قال: {سَلَامًا}، فردَّ نبي الله كلمةً بكلمةً، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ [النساء: ٨٦]، وتقديرهم لما لم يُرده نبي الله بجانب للمُراد، والصّواب من هذا اللّحاظ، ورَدُّ إبراهيم {ع} بهذا المقدار كافٍ، هذا بالإضافة إلى أنّ نبي الله إبراهيم {ع} كان خانقًا، عند دخولهم عليه بقريئة قوله تعالى





{إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجَلُونَ} [الحجر: ٥٢]، {وَجَلُونَ}، بمعنى ((إنا منكم خائفون))^(٩) وبقرينة الطريقة التي دخلوا بها إلى إبراهيم، وبسلامهم المجتزئ، بل حتى أن نبي الله لوط {ع}، عندما دخلوا عليه خاطبهم بقوله تعالى: {قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ} [الحجر: ٦٢]، ((أي تُنكركم لا نعرفكم))^(١٠)، ورأي الباحث أن من يُخف منه لا يُسلم عليه بسلام تام، فعند خطاب المؤمنين كما في الآيات {وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} [الأنعام: ٥٤]، {وَنَادُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} [الأعراف: ٤٦]، {سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ} [الرعد: ٢٤]، {الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} [النحل: ٣٢]، {وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ... وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ...} [الزمر: ٧٣]، ورد السلام ورد هنا تام.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ) بهذا النوع من الاكتفاء: ((فأما حذف الخبر فمعروف جيد... لم يأت بخبر لعلم المخاطب ومثل هذا الكلام كثير ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من تقدم خبر أو مشاهدة حال))^(١١)، فمشاهدة الحال في الآيات المتقدمة لا تحتاج إلى تبيان وهو سياق تام قد حصل للكلمة الواحدة فأهلها أن تكون جملة، ويمكن القول أن الموارد التي ذكرها الدكتور الحموز في التأويل النحوي في باب حذف الخبر^(١٢) هي من موارد الاكتفاء بالمبتدأ، من لحاظ السياق.

ج – الجملة المكتفية بالمبتدأ في سياق لولا: إذا دلت {لولا} على العموم فالتحويون يُقَدِّرون خبراً محذوفاً تقديره {موجود} كما في قولنا {لولا المطر لجتئتك}، أي لولا المطر موجود قال ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): ((وَأَلَيْسَ الْمَرْفُوعُ بَعْدَ لَوْلَا فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَلَا بَلَوْلَا لِنِيَابَتِهَا عَنْهُ وَلَا بِهَا أَصَالَةٌ خَلِيفًا لِزَاعِمِي ذَلِكَ بَلْ رَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ثُمَّ قَالَ أَكْثَرُهُمْ يَجِبُ كَوْنُ الْخَبَرِ كَوْنًا مُطْلَقًا مَحْذُوفًا فَإِذَا أُرِيدَ الْكَوْنُ الْمُقَيَّدُ





لم يَجْزْ أَنْ تَقُولَ لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا أَنْ تَحْذِفَهُ بَلْ تَجْعَلْ مَصْدَرَهُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فَتَقُولَ لَوْلَا قِيَامَ زَيْدٍ لِأَتَيْتَكَ، أَوْ تَدْخُلَ أَنْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَتَقُولَ لَوْلَا أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَتَصِيرُ أَنْ وَصَلْتَهَا مُبْتَدَأَ مَحْذُوفِ الْخَبَرِ وَجُوبًا أَوْ مُبْتَدَأَ لَا خَبَرَ لَهُ أَوْ قَاعِلًا بِ{ثَبِتَ} (مَحْذُوفًا))^(١٣)، وَيُرَى الدَّمَامِينِي (ت ٨٢٧ هـ) شَارِحًا لِتَسْهِيلِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ خَبَرَ {لَوْلَا} مَحْذُوفٌ وَجُوبًا لَوْجُودِ شَرْطَيْنِ قَدْ تَحَقَّقَا وَهُمَا: ((أَحَدُهُمَا الْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْخَبَرِ الْمَعِينِ، وَهِيَ لَفْظَةُ {لَوْلَا}؛ إِذْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِتَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ، فَـ{لَوْلَا} دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي بَعْدَهَا {مَوْجُودٌ}، لَا {قَائِمٌ}، وَلَا {قَاعِدٌ}، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ. وَالثَّانِي: اللَّفْظُ السَّادُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَهُوَ جَوَابُ {لَوْلَا}))^(١٤)، فَبِهَيْزِينَ الشَّرْطَيْنِ تَكُونُ هَذِهِ عَيْنُ الْجُمْلَةِ الْمُكْتَفِيَةِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ وَهِيَ تَحْصِيلُ حَاصِلٍ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ فِي الْمَعْنَى بَلْ هُوَ تَكْلُفٌ وَقَدْ يَكُونُ خِلَافَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالدَّمَامِينِي (ت ٨٢٧ هـ) نَفْسُهُ يَقُولُ عَنِ تَقْدِيرِ الْخَبَرِ أَنَّهُ غَيْرُ مُجْدٍ: ((لَخُلُوهُ عَنِ الْفَائِدَةِ فِي الْأَغْلَبِ))^(١٥)، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِقِرَائِنٍ مَعْنَوِيَّةٍ تُوحِي بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْهَا: دَلَالَةُ {لَوْلَا} نَفْسِهَا وَقَدْ اسْتَوْحَى مِنْهَا لَفْظَةُ {مَوْجُودٌ}، وَكَذَلِكَ اسْتَدَلَّ بِجَوَابِ {لَوْلَا} مَوْحِيًا بِهِ لِلْخَبَرِ وَهَذِهِ الْقِرَائِنُ مِنَ الْإِيْحَاءَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ الَّتِي أَعَانَتْ عَلَى تَحْدِيدِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ تَكْفِيًا دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ مَحْذُوفٍ كَوْنِ الْمَعْنَى تَامًا ((لَكِنِ النَّظَرِيَّةُ الشِّكْلِيَّةُ فَرَضَتْ عَلَيْهِ الْقَوْلَ بِحَذْفِ الْخَبَرِ مَعَ أَنَّهُ يُدْرِكُ أَنَّ هَذِهِ الْمَوْحِيَاتِ بِالْمَعْنَى تُعْنِي عَنِ ذِكْرِ الْخَبَرِ بَلَا حَذْفٍ وَلَا تَقْدِيرٍ))^(١٦) يَقُولُ الدِّكْتُورُ الْخَالِدِيُّ: ((إِنَّ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ لَامَوْجِبُ لَهَا؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ مَحْذُوفًا، وَلَا وَجُودَ لِفَعْلٍ مَقْدَّرٍ بِ{ثَبِتَ} كَمَا زَعَمَ عِدَّةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ بَلْ تَسْتَغْنِي هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَأَمْثَالُهَا عَنِ ذِكْرِ الْخَبَرِ بِدَلَالَةِ {لَوْلَا} وَإِيْحَائِهَا بِالْمَعْنَى لِكُونِهَا تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ لَوْجُودِ))^(١٧)، إِذْ بَدَاتِ {لَوْلَا} دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى تَقْدِيرِ الْخَبَرِ.





وَهُنَاكَ التَّفَاتِهِ لَطِيفَةٌ نُثَبِتُ مِنْ خِلَالِهَا عَدَمَ صِحَّةِ التَّقْدِيرِ الْمَرْعُومِ هَذَا، حَيْثُ فَرَّقَ النُّحَوِيُّونَ بَيْنَ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فِي سِيَاقِ {لَوْلَا} إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مُطْلَقًا فَيَسْتَعْنِي عَنْهُ الْمَبْتَدَأُ، بِنَفْسِ دَلَالَةِ لَوْلَا كَمَا تَقْدَمُ فِي الصَّحِيفَةِ السَّابِقَةِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، وَبَيْنَ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ مَقِيدًا إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ أَوْ لَمْ يَدَلْ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ بِقَوْلِهِ: ((إِنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ {لَوْلَا} قَدْ ظَهَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ [النساء: ٨٣] وَكَذَلِكَ ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوا﴾ [النساء: ١١٣])^(١٨)، وَقَدْ ظَهَرَ خَبَرُ {لَوْلَا} لِلتَّقِيدِ فِي الْمَبْتَدَأِ، وَعَلَيْهِ تَقْيِيدُ النُّحَوِيِّينَ الْمَبْتَدَأَ بِسَبَبِ التَّقْدِيرِ يُخْرِجُ الْمَبْتَدَأَ عَنْ عَمُومِهِ فِي دَلَالَةِ {لَوْلَا}، فَيَجِبُ إِثْبَاتُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ وَبِهِ يَحْصُلُ التَّنَاقُضُ بِسَبَبِ التَّقْدِيرِ الْمَرْعُومِ.

مَا يَنْفَعُنَا فِي الْمَقَامِ هُوَ تَفْصِيلُ كُلِّ مِنَ الرَّمَّانِيِّ (ت ٥٣٨٤هـ)، وَابْنِ الشَّجَرِيِّ (ت ٥٥٤٢هـ) وَالشَّلُوبِيِّينَ^(١٩) وَابْنَ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ)^(٢٠) فَمَا تَبَيَّنَ فِي {لَوْلَا} مِنْ أَنَّ الْخَبَرَ فِيهَا إِذَا دَلَّ عَلَى عَمُومٍ غَيْرِ مَقِيدٍ وَجِبَ حَذْفُهُ {لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتِكُمْ}، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ {مَوْجُودٌ} أَوْ نَحْوَهُ، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ مَقِيدًا وَجِبَ ذِكْرُهُ، هَذَا إِنْ لَمْ يَدَلْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ {لَوْلَا أَخُوكَ غَائِبٌ لَنْ أَتَيْكَ} فَالْخَبَرُ {غَائِبٌ} وَاجِبُ الذِّكْرِ عِنْدَهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى عِنْدَ حَذْفِهِ لَا يَظْهَرُ فَوْجِبَ ذِكْرِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُقِيدًا وَكَانَ مَعَهُ دَلِيلٌ يَدَلُّ عَلَيْهِ جَازَ الْأَمْرَانِ: الذِّكْرُ وَالْحَذْفُ، كَقَوْلِكَ: لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ لَهْلَكَ، أَي: نَصْرُوهُ، فَهَذَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ، لَكُونَهُ مَقِيدًا، وَحَذْفُهُ لِلدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَيْهِ وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ أَنَّهُمْ يَلْحَظُونَ تَمَامَ الْمَعْنَى، وَحَسُنَ السُّكُوتُ كَيْ يَفْضُرُوا الْكَلَامَ عَلَى الْمَلْفُوظِ وَيَكْتَفُوا بِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيرِهِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْمَعْنَى وَلَمْ يَحْسُنِ السُّكُوتُ وَجِبَ الذِّكْرُ لِيَكْتَمَلَ التَّوَاصُلُ بِوَضُوحِ الْمَعْنَى عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ، فَمِنْ الشَّوَاهِدِ الْقُرْآنِيَّةِ بِهَذَا الْخُصُوصِ قَوْلُهُ تَعَالَى:





{يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} [سبأ: ٣١] المبتدأ {أنتم} والجملة معه تامة المعنى وبحسن السكوت عليها، فلا حذف في البين لأنَّ التَّقدير أو التَّأويل يُنتج تقييد الخبر والذي يجب معه الذِّكر وهذا خلاف ما أثبتته النَّحاة من وجوب الحذف عند دلالة الخبر على العموم، فالقول بالاكتفاء لتمام المعنى وحسن السكوت هو الفيصل؛ ولأنَّ التَّقدير هو تحصيل حاصل، ولا فائدة من ذكره بل هو على خلاف نواميس اللغة.

ومن كلام لأمير المؤمنين {ع} قوله: ((لَوْلَا الْأَجَلُ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ لَهُمْ، لَمْ تَسْتَقِرَّ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ طَرْفَةَ عَيْنٍ، شَوْقًا إِلَى التَّوَابِ، وَخَوْفًا مِنَ الْعِقَابِ))^(٢١)، فـ{الْأَجَلُ} مبتدأ لا خبر له ولا يصحُّ التَّقدير لأنَّه يُخالف نواميس اللغة وهو فرضٌ لا يتسأوق مع كلام العرب وفصاحتهم والتَّقدير تحصيلٌ للحاصل؛ لأنَّ لولا بنفسها تجعل المبتدأ مستغني عن الخبر؛ ولأنَّها تحملُ في جنباتها الامتناع لوجود فهي تدلُّ على وجود ما بعدها، فالتَّقدير يكون لغوًا، ومنه أيضًا قوله {ع}: ((فَمِنْ شَوَاهِدِ خَلْقِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ مُوَطَّاتٍ بِلَا عَمَدٍ، وَلَوْلَا إِفْرَارُهُنَّ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَإِدْعَائُهُنَّ بِالطَّوَاعِيَّةِ، لَمَا جَعَلَهُنَّ مَوْضِعًا لِعَرْشِهِ))^(٢٢)، وقوله {ع}: ((بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي وَلَوْلَا أَنَّكَ أَمَرْتَ بِالصَّبْرِ، وَنَهَيْتَ عَنِ الْجَزَعِ، لَأَنْفَدْنَا عَلَيْكَ مَاءَ الشُّؤْنِ))^(٢٣)، والأخيران من قول الإمام علي {ع}، اكتفي بعد لولا بالمبتدآت {إقرار، أنك أمرت}، ولم يحتج إلى تقدير خبر لدلالة الخبر على العموم، ولنفس السبب مما تقدّم.

يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب في هذا السياق: ((.... ولا شكَّ أَنَّ معنى الوجود آتٍ من النَّفي والشرط الذي تدلُّ عليهما {لولا}، حيث إنَّ نفي الذات لا يعني إلا نفي وجودها. كما أنَّ الشرط ترتيب حدوث أمر أو نفيه على حدوث أمر آخر أو نفيه، وهذا يقتضي وجود حدث في الجزء الأول المسمى





بجملة الشرط، وهذا الحدث هو الوجود الذي هو لازمٌ لدلالة الذات، ومعنى هذا أن الذي يكمل الفائدة في جملة الشرط في هذه الحالة هو {لولا} (٢٤).

وإلى هذا المعنى نفسه أشار الدكتور محمد طاهر الحمصي بقوله: ((فإذا قلت: لولا زيدٌ لحضر عمرو، فإنَّ (لولا) تفيد ربط امتناع حضور عمرو بوجود زيد، فلمَّا كان يراد من الاسم بعد (لولا) وجوده على الإطلاق استغني عن اللفظ الذي يحمل معنى الوجود (وهو الخبر) واكتفي بدلالة الصيغة الأسلوبية الثابتة عليه، صيغة التركيب مع (لولا) الامتناعية)) (٢٥)، فأتضح أنَّ الاكتفاء بالمبتدأ وعدم الحاجة إلى تقدير الخبر في سياق لولا؛ هو المُعتَمَد في الخلاص من التناقضات؛ لأنَّه من أساليب العرب التأمَّة المعنى والشكل.

د - الجملة المُكتَفِيَّةُ بالمبتدأ في سياق القسم:

نجدُ الاكتفاء عن ذكر الخبر في قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، إذ وَرَدَ في هذا النَّصِّ قسمٌ صريحٌ، وقَدَّره الزَّمخشري (ت ٥٣٨هـ) خبراً بقوله: ((ولذلك حذفوا الخبر، وتقديره: لعمرُك مما أقسم به)) (٢٦)، ولكنَّ المعنى المُتَقَدِّم تام ويحسُن السِّكوت عليه وقد اكتفي بالمبتدأ ولا يحتاج إلى تقدير الخبر كما صرَّح به الزَّمخشري وغيره، حيث يترتب على هذا التَّقدير ((بدلاً من أن يكونَ هناك إسنادٌ واحدٌ مؤكَّدٌ بالقسم، صارَ هناك إسنادان ليس بينهما جامعٌ، وعلى خلافِ المعنى المقصودِ لدى المتكلم)) (٢٧)، فالمُتَكَلِّم لم يُرد حقيقة هذا التَّقدير الطَّويل الذي لا يُعدُّ مما تميل إليه اللغة من الإقتصار. وكذا الحال في قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب {ع}: ((هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ الرَّأْيُ السُّوءُ)) (٢٨)، فقوله: (لَعَمْرُ اللَّهِ) مبتدأ وقد اكتفى به ولم يحتج معه إلى الخبر لما تقدَّم من أن الإيجاز أبلغ، ولذا لا نحتاج إلى





تقدير خبر له {قسمي} أو غيره لوضوح المعنى والتقدير يكون عبث وهذه جملة، المعنى فيها تامٌ ويحسن السكوت عليها، ولا تحتاج إلى التقدير.

٢ - دلالة الجملة المكتفية بالخبر:

يكثر هذا النوع من الاكتفاء ولا يتحقق إلا إذا كان المعنى تام بواسطة القرائن والسياق فيمكن عندها الاستغناء عن المبتدأ، والاكتفاء بالخبر الذي يحسن السكوت عليه، وتكون من دون المبتدأ أكثر تعبيراً للمعنى المراد، غير مقيدة بالمبتدأ بل تكون مشحونة بالمعنى والإيحاء.

لذا فالتقدير لا يكون أمراً مستساعاً في اللغة بل على العكس من ذلك؛ لأن المعنى تام يحسن السكوت عليه، وهو ظاهرٌ بالقرائن والمعاني الموحية وهذا التقدير هو إضافة لا يقبلُ بها الكلام ولا يرتضيها ولعلّه عكسٌ مُراد المتكلم و((لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار إلى شيء مشترك مستردل، وكان مبطلا لما يظهر على الكلام من الطلوة والحسن والرفقة، ولا بد من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنه يكون لغوا من الحديث، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم عليه بكونه محذوفاً بحال))^(٢٩)، لذا فالإكتفاء بالمذكور وعدم التقدير لتحصيل الأركان أكثر بلاغة وأتم للمعنى المراد، ويرد الإكتفاء في الجملة بالخبر دون المبتدأ في موارد:

أ - الإكتفاء بالخبر في جواب الاستفهام: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَادَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا آسَاطِيرُ الْأُولِينَ﴾ [النحل: ٢٤]، فقوله: ﴿مَادَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ المسؤولون هم: ﴿فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [النحل: ٢٢]، فورود الجواب مطابق للسؤال من غير زيادة يدلُّ على الإكتفاء بهذا الجواب ((ولما كان السؤال مرفوعاً جرى الجواب على ذلك فرغ أساطير الأولين))^(٣٠)، لذا فهم يُقدرون مبتدأ {هو}، ((فإن هذا





الجواب يخلو تماما من أيّة بلاغةٍ أو دلالةٍ بليغةٍ فيه، فيَعْدِلُ الجوابُ الزائدُ بمراد النص، ففي النصِّ الكريم يقولُ السائلُ للذين كفروا: [مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ]، ووقوعُ السؤالِ بـ (ماذا) يقتضي أن يأتيَ في الجوابِ ما يَحُلُّ محلها، أي: محلَّ اسم السؤالِ نفسه، أو اسم الاستفهامِ المسؤولِ به وهو (ماذا) ، وهو مفعولٌ به مقدّمٌ على فعله (أنزل) وفاعله (رَبُّكُمْ)، والمسؤولُ عنه المجهولُ هو (ماذا) فقط. لذا تكونُ مطابقةُ الجوابِ لهذا السؤالِ بإيرادِ اسمٍ منصوبٍ يُبيِّنُ المرادَ بـ (ماذا). فلما جاء الجوابُ بكلمةٍ مرفوعةٍ هي [أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ] عُلِمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُجِيبِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا - أَصْلًا وَاعْتِقَادًا - بِإِنزَالِ حَدِيثٍ، وَلَا بِرَبِّ مُنْزَلٍ. فَلَا بَاعَثَ عِنْدَهُمْ لِأَن يُشِيرُوا إِلَى شَيْءٍ مُنْزَلٍ^(٣١)، فالجوابُ {أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ} خبرٌ لا يحتاج إلى تقديرٍ مبتدأ لما تقدّم، يقولُ الأشموني(ت ٩٠٠هـ) في شرحه على أبيات ابن مالك: ((وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ دَيْفٌ بغير ذكر المبتدأ فَـ{زَيْدٌ} المبتدأ اسْتَعْنِيَ عَنْهُ لفظاً إذ قد عُرِفَ بقرينة السؤال))^(٣٢)، فقرينة السؤال تكفي في الاكتفاء بالخبر دون ذكر المبتدأ، ((وبهذا يكونُ جوابُ الاستفهامِ بالخبرِ ملبياً لحاجةِ السائلِ المشوقِ إلى معرفةِ الجوابِ، وموافقاً لمقتضى حاله، وما تقديرُ المبتدأ في مثلِ هذهِ الجملِ إلا ضربٌ من اللغو، ووقوعٌ في العبثِ الذي يقتضي عدمَ الانسجامِ بينَ السؤالِ والجوابِ، بوساطةِ الزيادةِ غيرِ المطلوبةِ في جملةِ الاستفهامِ))^(٣٣)؛ لأنَّ الجوابَ فُصِّلَ على مقدارِ السؤالِ والتقديرِ يكونُ خلافَ هذا التّفصيلِ.

ب - الاكتفاء بالخبر بعد فاء الجزاء: كما في قوله تعالى: {فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ} [التوبة: ١١]، وكذا قول أمير المؤمنين {ع} حينما أجاب عن أشعرُ الشعراء فقال: ((إِنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَجْرُوا فِي حَلْبَةِ تُعْرَفُ الْعَايَةُ عِنْدَ قَصَبَتِهَا، فَإِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ فَالْمَلِكُ الضَّلِيلُ))^(٣٤)، يريدُ به أمراً القيس، فقوله: {فَالْمَلِكُ الضَّلِيلُ}، اكتفى بالخبر عن المبتدأ، وكذا قوله {ع} حينما سئل عن





القدر: ((طَرِيقٌ مُظْلِمٌ فَلَا تَسْلُكُوهُ))^(٣٥)، ثم سُئِلَ أُخْرَى فَقَالَ: ((بَحْرٌ عَمِيقٌ فَلَا تَلْجُؤُهُ))^(٣٦)، فما بعد الفاء أخبارٌ قد اكتفي بها عن ذكر المبتدأ، ومنها قوله تعالى: ((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُحَرَ)) [البقرة: ١٨٤]، و ((وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ)) [البقرة: ٢٨٣]، ((وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ)) [النساء: ٩٢]، وفي كُلِّ من {عِدَّةٌ}، و{رِهَانٌ}، و{تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ}، هي جمل أخبار اكتفي بها؛ لأنها مشحونة بالمعنى والإيحاء، ولا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها، واكتفت بمجمل ما يدلُّ عليه السِّيَاق بالخبر دون الحاجة إلى مبتدأ.

ج – الاكتفاء بالخبر حينما يكون موصوفًا: كما في قوله تعالى: ((قُلْ لَا تُفْسِمُوا طَاعَةَ مَعْرُوفَةَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) [النور: ٥٣]، وكذا قوله تعالى: ((بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ)) [سبأ: ١٥]، حيث اكتفي بالخبر في قوله: {طَاعَةَ مَعْرُوفَةَ}، و{بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ} كون الخبر موصوف ((وهذا يُشعر بإغناء الوصف مُطلقاً، وكفايته عن الوصف المسند وهو الخبر))^(٣٧)، فلا يحتاج إلى تقدير مبتدأ لأنه سيكون تحصيل للحاصل وعبث لا طائل منه.

د – الاكتفاء بالخبر بعد القول: ((وهذا كثيرٌ كثرة تلفت النَّظَر))^(٣٨)؛ لأنه من طبيعة اللغة العربيَّة التي نزل بها القرآن كقوله تعالى: ((وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ)) [النساء: ٨١]، وقوله: ((وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنٍ لِي وَلَكِ)) [القصص: ٩]، قدَّر المُعربون مبتدأ {هي} في قوله تعالى: {طَاعَةٌ}، و{هو} في قوله تعالى: {قُرْتُ عَيْنٍ}، وهُنَا الاكتفاء بمجمل ما يدلُّ عليه السِّيَاق دون الحاجة إلى التَّقدير؛ لأنها مشحونة بالمعنى والإيحاء، وقد رَدَّ الدِّكْتور الجوارِي في تقدير المبتدأ قوله: ((لا حاجة إطلاقاً لأي زيادة في الكلام، و





هذا اللفظ المفرد المرفوع {طاعة} يُعني عن تركيب، ويستغني عن كل تقدير يقدم عليه أو يؤخر عنه، فهو إما إخبار يسد مسد تركيب، وإما إنشاء لا يحتاج إلى مزيد))^(٣٩) وقوله تعالى: {بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ} [التوبة: ١]، قد اكتفي بالخبر {بِرَاءةٍ} عن المبتدأ للسياق، وقد قدر الرّمخشري (ت ٥٣٨هـ) مبتدأ محذوف من قوله: ((بِرَاءةٌ خبر مبتدأ محذوف أي هذه براءة))^(٤٠)، ولم يرتضِ الدكتور عبد الستار الجواري هذا القول وردّه بأنّ الخبر يُكتفى به في الآية الكريمة عن تقدير {هذه براءة} لما يدلّ عليه السّياق من معنى الوصف والإسناد دون التّفيد بورود لفظ {هذه} يشار إلى المحذوف مما ادّعوه^(٤١)، وقد ذكر أنّ غرضهم من التّفيد ((محض توجيه للقاعدة النّحوية ومحض التزام بالصّناعة الكلامية إلا أنّه على كلّ حال عبث بالنّص، وخروج عن المعنى الذي أريد به، وهو بعد ذلك كله تضييع لفنية الأسلوب لا يُعتفَر فيه التّدرع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل أسباب قيامها بالاستقراء الشّامل))^(٤٢)، ويذكر الدكتور كريم الخالدي في خصوص هذه الموارد الأربعة المتقدّمة ((ولا شكّ في أنّ الأسماء المرفوعة في الآيات الكريمة لا يُمكن عزلها عن الألفاظ التي انتلفت معها بأسلوب يُشعر بإيحائها بالمعنى المقصود من غير تقدير، فأنت تشعر أنّ المبتدأ وما أحاط به من موحيات سواء أكان بأسلوب الاستفهام أم الشّروط عن الوصف أم مقول القول قد أفاد معنى تاماً يستفيد منه السّامع من غير تقدير لذا كانت تأويلات النّحاة مشوهة لمعنى الآيات؛ لأنّها تزيد عليه ما ليس فيه أو تكرر ما يوحي به ذلك التّأليف ألا ترى في ما ذكره من تأويل يتغافل عن ذهن السّامع ومقدرته في الاستفادة من الإشارات والموحيات))^(٤٣)، ثمّ ذكر مُعلّقاً على بعض من الآيات التي تقدّم ذكرها رداً على من قال بالحذف بقوله: ((ألا ترى إلى تناقض تلك التّأويلات فبعضهم جعلها تحتل حذف المبتدأ أو حذف الخبر قال ابن هشام عند دراسته لكثير من هذه





الآيات ((مَا يَحْتَمِلُ التَّوَعُّنُ يَكْثُرُ بَعْدَ الْفَاءِ نَحْوَ {فَتَحْرِيرِ رَقَبَةٍ} {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} {فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ} {فَنظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ} أَي فَاَلْوَاجِبُ كَذَا أَوْ فَعَلَيْهِ كَذَا أَوْ فَعَلَيْكُمْ كَذَا))^(٤٤)، وهذا الاحتمال دليل على عدم اليقين في الحكم؛ لأنَّ ما يوحي به الاسم المرفوع والقرائن المعاضدة في التأليف تجعل السامع مكتفياً ومستغنياً عن ذكر أي من الاحتمالين، وقد يكون الموحى بالمعنى واضح الدلالة مغنياً عن ذكر الطرف الثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ (١٠) نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١٠-١١]، فصيح الاستفهام المحمَّلة بمعنى التّفخيم المُراد به التّرهب أو التّرغيب تجعل السامع مدرّكاً للجملة التي بعدها، وإن كانت بركن واحد من أركان الجملة، إذ يكون من السّداجة تقدير هي أو هو؛ لأنَّ الأسلوب بُني على أساس مخاطبة ذهن السامع وقلبه ومشاعره وزرع الرّهبة في قلبه، وتشويق الاستقبال المقصود فسارع بذكره موحياً بما يُراد من مكون الجملة الأخر من غير تقدير))^(٤٥) ونلاحظ ذات الاكتفاء بالخبر عن المبتدأ في الآيات ﴿قُلْ أَفَأَنْبِيئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ دَلِكُمُ النَّارِ﴾ [الحج: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمَلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]، فكل من { النَّارِ}، و{عَلَيْهَا}، و{ سُورَةٌ}، هي أخبارٌ اكتفي بها وهي جُمْلٌ فيها ((من المعاني الإيحائية والظلالية ما لا تنتظمه الجملة الكاملة المستوفية، ومثلها كل نصّ مبدوءٍ بمرفوع يُنظرُ إليه على أنه خبرٌ، ولكنه لم يرد في إطار الإسناد إلى مبتدأ، بل خلت جملته - وهي قائمةٌ عليه - من قيد الإسناد وتضييق الدلالة بمُخبرٍ عنه بعينه، قدره المعربون وزعموه))^(٤٦)، فلا يحتاج معها إلى التّقدير لوضوح المعاني.





٣ - دلالة الجملة المُكتفية بالفاعل:

الاكتفاء بالفاعل في لغتنا العربية والقرآن الكريم كثيرٌ، وهذا نابعٌ من صميم هذه اللغة الأصيلة، وليس الأمر طارئاً عليها، وهو متداولٌ فيها، و ليس بالغريب عنها، ويردُّ الاكتفاء بالفاعل في موردِ جواب الاستفهام الذي يُطلب به جواب محدد لفاعلٍ مُعيَّن، في الآيات التي تدلُّ بعضها على بعض بالسياق أو القرائن الأخرى كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنُ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيُقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، فقد ورد هنا لفظُ الجلالة {الله} فاعل، فخالق السماوات والارض وتسخيرهما معلومٌ عندهم، ولكنَّ السؤال المحدد جيء به عن خصوص الفاعل لخلق السماوات والارض وتسخيرهما، فجاء تعالى بالجواب مطابق لمطلوب السؤال وهو {الله} فاكْتفى به ولا يحتاج معه إلى فعل أو غيره وهو ليس بمبتدأ بقرينة قوله تعالى: ﴿وَلَيْنُ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيُقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، فـ{خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ}، العزيز هو فاعل الآية الكريمة، ولا يُمكن إلا أن تكون هذه الآية إلا تأكيداً وتثبيتاً لما وردَ في آية سورة العنكبوت، من إثبات الخالق، ولا يُمكن الاعتراض بهذه القرينة يقول الإسكافي: ((إذا أورد الحكيم- تقدست أسماؤه- آية على لفظة مخصوصة، ثم أعادها في موضع آخر من القرآن، وقد غيرَ لفظة عما كانت عليه في الأولى فلا بُدَّ من حكمةٍ هناك تُطلب، وإن أدركتموها فقد ظفرتم، وإن لم تدركوها فليس لأنه لا حكمةٍ هناك، بل جهلتم))^(٤٧)، وقد أشار الدكتور سعد أبو الرضا في دلالة هذين النصين الكريمين بقوله: ((وبرغم أنَّ الآيتين الكريمتين يعرضُ بهما القرآن الكريم لموقفِ المشركين وتناقضهم بينَ اعترافهم بخلق الله للسماوات والأرض، والشركِ به، فإنَّ {الاكتفاء بالفاعل} في الآية الأولى تطلُّبه الحسمُ وسرعة الردِّ، لا





سيما قد اقترن الفعل (يقول) بنون التوكيد الثقيلة، وكذلك جيء بالمسند إليه (لفظ الجلالة) مباشرة، وهو (الله) تعالى، بينما كان المقام في الآية الثانية يتطلب البسط والعرض والإقناع بعظمته وقدرته سبحانه وتعالى، لذلك ذُكر المسند (خلقهن) لتقدير وتأكيد خلق المولى جلّ وعلا للسموات والأرض، لا سيما بعد أن سبق ذكر الفعل (خلق) في السؤال. فتكرير مادة (خلق) مرتين مع اختلاف الأسلوب في كل مرة أضيف عليها مسندة في الجواب- إحياءاً لتأكيد خلق الله للسموات والأرض. ومما يملأ نفس المتلقي إحساساً بعظمة الخالق سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة، جعل المسند إليه {أي} الفاعل: (العزير العليم) حيث توحى العزة والعلم بالقدرة، وقوة الإرادة، والإحاطة الشاملة، فيتضاعف إحساس المتلقي بعظمة الخالق سبحانه وتعالى^(٤٨).

فيكفي في الدلالة على أن لفظ الجلالة فاعل؛ لأنه هو {العزير العليم}، نفسه الفاعل المتقدم وهي قرينة سياقية حاکمة وكافية في بيان الفاعل من غير حاجة إلى تقدير فعل.

ويمكننا أن نؤيد هذا المبنى بما ورد عن ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) حيث يقول: ((اعلم أن الفاعل قد يُذكر، وفعله الرفع له محذوفٌ لأمر يدلّ عليه، وذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكلُّ واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة، فيسأل عن الفاعل، فيقول: {من ضربته؟} أو: {من قتله؟} فيقول المسؤول: {زيد}، أو: {عمرو}، يريد: ضربته زيد، أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدّر، وإن لم يُنطق به، لأنّ السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره فقال: {ضربه زيد}، لكان أجود شيء، وصار ذكر الفعل كالتأكيد^(٤٩)) وبالمحصلة هذا اكتفاء بالفاعل ظاهر بيّن ولا يحتاج أكثر من دليل وسنكتفي بهذا على سبيل المثال دونما الحصر.





٤ - دلالة الجملة المكتفية بالصفة أو الموصوف المرفوع:

اللغة العربية حافلة بالكثير من الظواهر اللغوية التي يُظهرها المتكلم بألفاظٍ موجزة من أجل إظهار المعنى للمخاطب وحسن السكوت عليه، ولا يُشترط فيه تمام الأركان في الجملة فلا إيجاز مُخل، ولا إطناب مُمل، فإذا ظهر المعنى اكتفي بهذه الألفاظ، ولا نحتاج معها إلى ما تعارف من تلازم في التركيب العربي من قبيل المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل الخ، فإذا بآن مُراد المتكلم وحصل التّواصل المنشود بهذه الألفاظ، كان قمة البلاغة والفصاحة، وعندها لا يجوز التّقدير الذي يُذهب بهذه الفصاحة؛ لأنّ التّقدير حينئذٍ تحصيل حاصل، أو ضياعٌ للمعنى، فمن هذه الجمل المكتفية هي الجمل المكتفية بالصفة أو الموصوف.

يرى الدكتور كريم الخالدي أنّ ((النحويين مباحث في حذف الصّفة استعانوا في توضيح معانيها بالحال في نحو قولهم: سيرَ عليه ليلٌ وهم يريدون ليلٌ طويلٌ))، فالمدار عند الخالدي هو الحال لبيان الاكتفاء بالصفة أو الموصوف، حيثُ ورد الأمر عند ابن جنّي بقوله: ((وقد حذفنا الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ. وكأنّ هذا إنما حذفنا فيه الصّفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحس في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتّخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلٌ أو نحو ذلك))^(٥٠)، ومما علّق به الدكتور الخالدي على الكلام المتقدّم قوله: ((كان ابن جنّي في تقصّيه عن دلالة الحال التي يكون عليها المتكلم وما يراه المخاطب من ملامح ظاهرة على وجه المتكلم أو في صوته وهو يزيد من قوة اللفظ ... على معنى الصّفة التي يتصوّرها المخاطب استحياءً من تلك الحال و تلك الملامح، ومن ذلك التّمكّن في لفظ الحرف





فيسْتَغْنِي المتكلم عن ذكر الصِّفة ويُحِيط السَّامعُ بها علماً من غير لفظٍ بها، بل يكتفي بما يراه ويسمعه ... كان ابن جنِّي دقيقاً في كشفه عن دلالة الحال، والإيحاء بمعنى الصِّفة التي استغني عنها المتكلم غير أنَّه ظلَّ على الرأْي القائل بال حذف ... فهذه الأقوال وغيرها تُشعر بأنَّ ابن جنِّي يُدرك إيحاء الحال أو المقام بالمعنى، وإن سارَ على درب سابقيه في القول بالحذف، وهو يُدرك أن لا حذف في الكلام بل ترك (واستغناء)^(٥١)، فالإكتفاء بالصِّفة أو الموصوف دون الحاجة إلى تقدير، من دواعي اللغة كما تقدّم عن ابن جنِّي وتأييد الدكتور الخالدي، وقد صرَّح بذلك ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: ((وهذا بابٌ واسعٌ يعني حذف الموصوف إذا كانت الصِّفة مفردة متمكِّنة في بابها غير مُلبَّسة، نحو قولك: مررتُ بظريفٍ، ومررتُ بعاقِلٍ وشبَّههما من الأسماء الجارية على الفعل، فأما إذا كانت الصِّفة غير جارية على الفعل، نحو: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وأيّما رجلٍ فإنه يمتنع حذف الموصوف))^(٥٢)، وأضاف ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) شروط هذا الإكتفاء بقوله: ((ويُقامُ النعتُ مقامَ المنعوتِ كثيراً إن عُلِمَ جنسُهُ، ونُعتَ بغير ظرفٍ أو جملةٍ، أو بأحدهما بشرط كون المنعوتِ بعض ما قبله من مجرورٍ بمن أو في، وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في شعر))^(٥٣)، ويقول الرُّضي (ت ٦٨٨هـ) عن هذا الإكتفاء: ((اعلم أن الموصوف يُحذف كثيراً إن عُلِمَ))^(٥٤)، لذا فالإكتفاء بالصِّفة أو الموصوف، واردٌ ولا غبار عليه، فما اكتفى بالصِّفة قول أمير المؤمنين {ع}: ((أَيُّهَا الشَّاهِدَةُ أَبْدَانُهُمْ، الْعَائِبَةُ عَنْهُمْ عَقُولُهُمْ، الْمُخْتَلَفَةُ أَهْوَاؤُهُمْ، الْمُبْتَلَى بِهِمْ أَمْرَاؤُهُمْ! صَاحِبُكُمْ يُطِيعُ اللَّهَ وَأَنْتُمْ تَعْصُونَهُ، وَصَاحِبُ أَهْلِ الشَّامِ يَعِصِي اللَّهَ وَهُمْ يُطِيعُونَهُ! لَوَدِدْتُ وَاللَّهِ أَنْ مَعَاوِيَةَ صَارَ فَنِي بِكُمْ صَرَفَ الدِّينَارِ بِالذَّرْهِمِ، فَأَخَذَ مِنِّي عَشْرَةَ مِنْكُمْ، وَأَعْطَانِي رَجُلًا مِنْهُمْ))^(٥٥)، الصِّفات التي وردت في قول أمير المؤمنين وقد اكتفى بها دون الموصوف





هي: (الشَّاهِدَةُ أَبْدَانُهُمْ، الْعَائِيَّةُ عَنْهُمْ عَقُولُهُمْ، الْمُخْتَلِفَةُ أَهْوَاؤُهُمْ، الْمُبْتَلَى بِهِمْ أَمْرَاؤُهُمْ) وهي: ((صفاتٌ تختصُّ بالبشرِ دونَ سواهم، والسِّيَاقُ يَفْصَحُ أَنَّ الإِمَامَ {ع} كَانَ يُخَاطَبُ أَتْبَاعَهُ وَأَصْحَابَهُ، بِقَوْلِهِ: (صَاحِبُكُمْ يُطِيعُ اللَّهَ وَأَنْتُمْ تَعْصُونَهُ)، جَاءَ هَذَا الْاِكْتِفَاءُ لِيَصْرَفَ ذَهْنَ السَّامِعِ إِلَى التَّأَمُّلِ بِهَا دُونَ مَوْصُوفِهَا؛ لِأَنَّهَا جَعَلَتْ الإِمَامَ {ع} يَتَحَسَّرُ وَيَأْسَى عَلَى حَقِيقَةِ مَا آلَ إِلَيْهِ أَصْحَابُهُ إِذْ غَرِبَتْ عَنْهُمْ عَقُولُهُمْ وَهَوَتْ بِهِمْ أَهْوَاؤُهُمُ الْمَخْتَلِفَةُ إِلَى مَزَالِقِ الْمَعْصِيَةِ؛ فَهَمَّ يَعْصُوهُ وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَصْحَابٌ مَعَاوِيَّةٌ يُطِيعُونَهُ وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلِصِفَاتِهِمْ هَذِهِ أَقْسَمَ الإِمَامُ {ع} أَنَّهُ يُوَدُّ أَنَّ مَعَاوِيَةَ صَارَفَهُ بِهِمْ صَرَفَ الدِّينَارِ بِالدَّرْهِمِ، فَالإِمَامُ {ع} مَا بِهِ مِنْ حَاجَةٍ إِلَى عَدَدِهِمْ بَلْ بِخِصَالِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ))^(٥٦).

ومما ورد في نهج البلاغة من قول أمير المؤمنين {ع} من الاكتفاء بالموصوف دون الصفة قوله: ((فَإِنَّ الرَّجَالَ يَتَعَرَّفُونَ لِفِرَاسَاتِ الْوُلَاةِ بِتَصْنُوعِهِمْ وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ))^(٥٧)، قَالَ الرَّأُونْدِيُّ (ت ٥٧٣هـ) فِي (مَنْهَاجِ الْبِرَاعَةِ): ((وَالْتَّصَنُّ تَكْلُفٌ حَسَنِ السَّمْتِ وَالطَّرِيقَةِ، وَتَقُولُ الْعَرَبُ لِلرَّجْلِ الْجَلْدِ (الرَّجُلِ) فَيَحْذِفُونَ صِفَتَهُ تِلْكَ، وَهِيَ مُرَادَةٌ))^(٥٨)، وَقَالَ: ((أَيُّ الرَّجْلِ الْجَلَادِ وَيَطْلُبُونَ مُرَادَاتِهِمْ مِنَ الْمَلُوكِ بِالْمَبَالِغَةِ فِي خِدْمَتِهِمْ))^(٥٩)، فَكَتَفَى {ع}، بِمَا ذَكَرَهُ مِنْ مَوْصُوفٍ وَهُوَ الرَّجَالُ مِنْ دُونَ ذِكْرِ صِفَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ الدَّاخِلِيَّ لِلْفِظَةِ الرَّجَالِ دَلٌّ عَلَى صِفَاتِهِمُ الَّتِي ذَكَرَهَا الرَّأُونْدِيُّ أَنْفَاءً.
الخاتمة:

قال المحدثون بالاكتفاء بالملفوظ سواء أكان كلمة أو بعض من أجزاء الجملة وقد اكتفوا بالمرفوع كالمبتدأ عن ذكر الخبر أو الاكتفاء بالخبر عن ذكر المبتدأ أو الاكتفاء بالفاعل دون بقية أجزاء الجملة وهكذا





الاكتفاء ببقية المرفوعات الأخرى كلّ ذلك لتمام المعنى بالملفوظ حسن السكوت عليه دون الحاجة إلى التّأويل أو التّقدير كونهما يبعدان النّص عن المعنى المراد من المتكلم وهو خلاف نواميس اللغة. الهوامش:

- ١) الاكتفاء في نهج البلاغة، الدّكتور ضرغام علي محسن، ٤٤. أطروحة دكتوراه.
- ٢) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، الدّكتور كريم حسين الخالدي، ٥٦.
- ٣) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنيّة، الدّكتور علي عبد الفتاح، ٩٥.
- ٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ١ / ٥٧٦.
- ٥) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنيّة، الدّكتور علي عبد الفتاح محي، ٩٨.
- ٦) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ابن عاشور، ١٨ / ٣٣٥.
- ٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، ٢٢ / ٤٢٥.
- ٨) نحو القرآن، الدّكتور عبد الستار الجوّاري، ١٨.
- ٩) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، ١٧ / ١١٢.
- ١٠) المصدر السّابق، ١٧ / ١١٤.
- ١١) المقتضب، للميرد (ت ٢٨٥هـ)، ٢ / ٨٢.
- ١٢) يُنظر : التّأويل النحوي في القرآن، الدّكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، ١ / ١٩٣ - ٢١٥.
- ١٣) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، ٣٦٠.
- ١٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدمايني، ٣ / ٢٧.
- ١٥) المصدر السّابق، ٣ / ٢٦.
- ١٦) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، الدّكتور كريم حسين الخالدي، ٥٣.





- (١٧) المصدر السابق، ٥٣.
- (١٨) أمالي ابن الشجري، ٢ / ٥١٠.
- (١٩) الجنى الداني في حروف المعاني، علي المرادي المصري المالكي، ٦٠٠ - ٦٠١.
- (٢٠) يُنظر : شرح التّصريح على التوضيح، ١ / ١٧٨ - ١٧٩.
- (٢١) نهج البلاغة، ٣٢٩.
- (٢٢) المصدر السابق، ٢٨٩.
- (٢٣) المصدر السابق، ٣٨٤.
- (٢٤) دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور عبد الرحمن ايوب، ١٥٩ - ١٦٠.
- (٢٥) من نحو المباني إلى نحو المعاني (بحث في الجملة وأركانها)، الدكتور محمد طاهر الحمصي، ١٠٨.
- (٢٦) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، ٢ / ٥٨٦.
- (٢٧) الاكتفاء في نهج البلاغة، الدكتور ضرغام علي محسن، ٤٧، أطروحة دكتوراه.
- (٢٨) نهج البلاغة، ٢٠٠.
- (٢٩) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى العلوي، ٢ / ٥١.
- (٣٠) مشكل إعراب القرآن، أبو محمد المالكي، ١ / ٤١٨.
- (٣١) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، الدكتور علي عبد الفتاح محي، ١٠٠.
- (٣٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني الشافعي، ١ / ٢٠٥.
- (٣٣) الاكتفاء في نهج البلاغة، الدكتور ضرغام علي محسن، ٥٥.
- (٣٤) نهج البلاغة، ٥٩٤.
- (٣٥) المصدر السابق، ٥٦٤.





- ٣٦) المصدر السابق، ٥٦٤.
- ٣٧) نحو القرآن، الدكتور عبد الستار الجواري، ٢٤.
- ٣٨) المصدر السابق، ٢٤.
- ٣٩) المصدر السابق، ٢٢.
- ٤٠) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، ٢ / ٢٤٢.
- ٤١) يُنظر : نحو القرآن، الدكتور عبد الستار الجواري، ٢٥.
- ٤٢) نحو القرآن، الدكتور عبد الستار الجواري، ٢٦.
- ٤٣) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، الدكتور كريم حسين الخالدي، ٥٨.
- ٤٤) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، ٨٢٦.
- ٤٥) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، الدكتور كريم حسين الخالدي، ٥٨ – ٥٩.
- ٤٦) دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، الدكتور علي عبد الفتاح محي، ١٠٣.
- ٤٧) درة التنزيل و غرة التأويل، أبو عبد الله الإسكافي، ١ / ١١.
- ٤٨) في البنية والدلالة (رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية)، الدكتور سعيد أبو الرضا، ١١٨ – ١١٩.
- ٤٩) شرح المفصل، لابن يعيش، ١ / ٢١٤.
- ٥٠) الخصائص، لابن جني، ٢ / ٣٧٢ – ٣٧٣.
- ٥١) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، الدكتور كريم حسين الخالدي، ١٧٦.
- ٥٢) شرح المفصل، لابن يعيش، ٣ / ٦٠.
- ٥٣) شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، ٣ / ١٨٣.
- ٥٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، للرضي، ٢ / ٣٢٤.





١٦٥. نهج البلاغة، ١٦٥.

١١٦ - ١١٥. الاكتفاء في نهج البلاغة، الدكتور ضرغام علي محسن، ١١٦ - ١١٥.

٤٦٩. نهج البلاغة، ٤٦٩.

١٩٢ / ٣. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الراوندي، ١٩٢ / ٣.

١٩٣ / ٣. المصدر السابق، ١٩٣ / ٣.

المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم.

١. الاكتفاء في نهج البلاغة دراسة في الدلالة النحوية، أطروحة دكتوراة في جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، إعداد الطالب ضرغام علي محسن، إشراف الدكتور ليث قابل عبيد الوائلي، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.

٢. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

٣. البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، عمان - دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ م.

٤. التأويل النحوي في القرآن، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٥. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣ هـ)، دار التونسية للنشر - تونس، د ط ١٩٨٤ هـ.

٦. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تح: تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، ط١.

٧. جامع البيان عن تأويل أي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، تح: تحقيق محمود محمد شاكر، دار التربية والتراث - مكة المكرمة، بدون ط.

٨. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، تح: الدكتور فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.





٩. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٤ ، ١٤٣١هـ.
١٠. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، تصدير: محمود محمد شاکر، دار الحديث- القاهرة، ط ١.
١١. دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور عبد الرحمن ايوب، مؤسسة الصباح – الكويت ، بدون ط، ١٩٥٧ م .
١٢. درة التنزيل و غرة التأويل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠ هـ) تح: الدكتور/ محمد مصطفى أيدين، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٣. دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية ، الأستاذ الدكتور علي عبد الفتاح محي ، المركز الوطني لعلوم القرآن، العراق – بغداد ، ط١، ١٤٣١ – ٢٠١٠م.
١٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٦. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٧. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن الرضي الاسترآبادي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، تح: د. يحيي رشيد المصري، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
١٨. شرح المفصل للزمخشري ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٩. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٠. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمويد بالله (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية – بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.





٢١. في البنية والدلالة (رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية)، الدكتور سعيد أبو الرضا، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م.
٢٢. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.
٢٣. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٥م.
٢٤. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمية، عالم الكتب - بيروت، دون ط.
٢٥. من نحو المباني إلى نحو المعاني (بحث في الجملة وأركانها)، الدكتور محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٦. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، مكتبة آية الله المرعشي النجفي العامة، قم - إيران، ١٤٠٦هـ، ١٩٢/٣.
٢٧. نحو القرآن، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي- بغداد، دون ط، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٢٨. نهج البلاغة، وهو ما جمعه السيد الشريف الرضي من خطب ووصايا وكتب وكلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ع، معه شرح الشيخ محمد عبده، خرّج مصادره فأتى محمد خليل اللبون، الطبعة الأولى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

